ISSN : 2602-7380

مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية

المجلد 03، العدد 02-2019

أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي *

أحمد عبد الرزاق هضيم [1]

[1] أستاذ القانون الدولي المساعد، كلية الحقوق بجامعة النهرين ، العراق.

البريد الإلكتروني: ahmedalmaeny2014@gmail.com

رسل علاء داوود [1]

[2] ماجستير في القانون الدولي ، كلية الحقوق بجامعة النهرين ، العراق.

البريد الإلكتروني: rusl.alaa16@gmail.com

الملخص:

تسهم النزاعات المسلحة والهجرات الكبرى وعدم الاستقرار السياسي والجريمة المنظمة في زيادة أعداد الأشخاص المفقودين، إن الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، والتقدم التكنولوجي، لاسيما في مجالات المعلوماتية والطب الشرعي، منحت الباحثين أدوات قوية لتحديد مكان المفقودين، في كثير من الأحيان في ظل ظروف صعبة وبعد مرور وقت طويل، تظهر تجربة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (**ICMP**) أنه يمكن نشر المساعدة الفعالة بسرعة وكفاءة في أي مكان في العالم لمعالجة قضايا الأشخاص المفقودين ، إذ تقدم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين مجموعة من خدمات البحث عن المفقودين في مختلف أنحاء العالم، وتتيح هذه الخدمات للمحتجزين وللسكان المدنيين المتأثرين بالنزاعات أو بالكوارث أو غيرها من الحالات مثل الهجرة، إعادة الاتصال بأفراد عائلاتهم، وفيما يبقى دور الوكالة مهماً اليوم كما كان في الماضي، واكبت تغيرات العصر مستفيدة إلى حد كبير من تقدم التكنولوجيا من أجل الإسراع في نقل المعلومات إلى أعداد من الأشخاص تزداد باطراد وتلعب الآليات التي تشكل موضوع هذا الجزء دوراً وقائياً من حيث ان ارساء دعائمها من شأنه ان يمنع او يقلل عدد حالات الاختفاء على اقل تقدير، إن المنظمات الإنسانية التي تتوسط في ممارسة عملها في ظروف حيث يواجه الأفراد صعوبات في الاتصال مع أقاربهم وأصدقائهم يمكنها أن تلعب دورًا هامًّا في توزيع نماذج موحدة وتزويد الأفراد بمعلومات تتعلّق بالإمكانيات المختلفة لإعادة الاتصال مع أفراد أسرهم، تبادل المراسلات، تقديم طلبات بحث عن المفقودين، طلبات الحصول على معلومات أخرى، ولم شمل العائلات.

الكلمات المفتاحية:

المفقودين، الاختفاء القسري، اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ، النزاعات المسلحة.

* تاريخ إرسال المقال 2019/01/21، تاريخ مراجعة المقال 2019/03/29، تاريخ قبول نشر المقال 2019/09/30.

ISSN : 2602-7380

مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية

المجلد 03، العدد 02-2019

أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

Mechanisms to search for missing persons at the international level

Abstract :

Armed conflicts ،major migrations ،political instability and organized crime contribute to the increasing numbers of missing persons. Efforts to strengthen the rule of law and technological progress ،particularly in the areas of informatics and forensics ،have provided researchers with powerful tools to locate missing persons ، often under difficult conditions after a long time **.**ICMP's experience shows that effective assistance can be deployed quickly and efficiently anywhere in the world to address the issues of missing persons. the Central Tracing Agency provides a range of search services for the missing ; these services allow detainees and civilian populations affected by conflict ،disaster or other situations ،such as migration,to reconnect with family members. While the role of the Agency remains as important today as in the past ،and has accompanied the changes of the times ،benefiting greatly from the technological advancement in order to accelerate the transfer of information to the numbers of people. The mechanisms that constitute the subject of this partwould prevent or reduce the number of disappearances at the very least**.** The humanitarian organizations that mediate in the work in circumstances whereIIndividualsare facing difficulties in communicating with their relatives and friends can play an important role in the distribution of standardized models and provide individuals with information regarding the various possibilities to reconnect with their family members ،exchange of correspondence ،applications search for the missing ،requests for other information ،and the reunification of families**.**

Keywords:

Missing persons ،Enforced disappearance ،ICMP ،arms conflicts.

Les mécanismes de recherche des personnes disparues au niveau international

Résumé :

Les conflits armés, les grandes migrations, l'instabilité politique et le crime organisé contribuent à l'augmentation du nombre de personnes disparues. Les efforts visant à renforcer l'Etat de droit et le progrès technologique,en particulier dans les domaines de l'informatique et de la criminalistique, ont fourni aux chercheurs des outils puissants pour localiser les personnes disparues, ،souvent dans des conditions difficiles et après une longue période. L'expérience d'ICMP montre qu'une assistance efficace peut être déployée rapidement et efficacement partout dans le monde pour résoudre les problèmes des personnes disparues. L'Agence centrale de recherches fournit une gamme de services de recherche pour les disparus.

Ces services permettent aux détenus et aux populations civiles touchées par un conflit,une catastrophe ou d'autres situations comme la migration de renouer des liens avec les membres de leurs familles. Alors que le rôle de l'Agence demeure aussi important que par le passé,et a accompagné les changements de l'époque - il profite grandement de l'avancée de la technologie afin d'accélérer le transfert de

l'information à un nombre croissant de personnes, les mécanismes faisant l'objet de cette partie jouent un rôle préventif dans la création des fondations qui empêcheraient ou réduiraient au minimum le nombre de disparitions.

Les organisations humanitaires qui interviennent dans leur travail, dans des circonstances où elles rencontrent des difficultés pour communiquer avec leurs proches et les amis, peuvent au moins jouer un rôle important dans la diffusion de modèles standardisés et fournir aux individus des informations sur les différentes possibilités de renouer des liens avec les membres de leur famille : échange de correspondance, avis de recherche de personnes disparues, demandes d'informations complémentaires, et réunification des familles.

Mots clés:
Personnes disparues; Disparition force, ICMP conflicts, Conflits relatifs aux armes.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

مقدمة

غالباً ما يؤدي النزاع المسلح، سواء كان حرباً أو عنفاً سياسياً واسع الانتشار، إلى اختفاء أعداد كبيرة من الأشخاص، فقد يتم تشريدهم قسراً أو اعتقالهم وحرمانهم من الاتصال بأصدقائهم وعائلاتهم، أو يكونوا عسكريين مفقودين، أو مدنيون، أو ضحايا للمجازر التي ترتكب أثناء النزاع المسلح، أيا كان سبب اختفائهم، فإن عدم وجود الأخبار وعدم اليقين بشأن أماكن وجودهم يمكن أن يكون أمرا لا يطاق بالنسبة للعائلات المتضررة، في أكثر الأحيان في هذه الحالات، أولئك الذين هم في عداد المفقودين ميتون فالإغاثة الوحيدة لعائلاتهم يتلقى في مصداقية تأكيد وفاة المفقود ومعرفة البقايا النسبية من رفاتهم حتى يمكن التعامل معها بكرامة والحفاظ عليها مع ثقافتهم ومعتقداتهم الدينية [1]، ولمّا كان التعرف على الرفات البشري يعتبر جزءاً اساسياً من عملية شفاء جراحات عائلات الضحايا، فإنّه يمكن التعرف على الرفات من خلال التطور الحاصل على علم الطب الشرعي عن طريق تحليل الحمض النووي، والذي من خلاله لا تتمكن عائلات الضحايا من تحديد مصير أقاربهم المفقودين فقط، وإنما أيضا سيتم من خلاله تحديد اي من الرفات تعود إليه وإعادتها إلى عائلات الضحايا، اذ تشكل الية البحث وسيلة قيمة يمكن من خلالها معالجة قضية المفقودين، هذه المعالجة تتطلب انشاء آليات مختصة على مختلف المستويات، تولي اهتمامها في تعقب الاشخاص الذين لا يعرف مصيرهم بسبب النزاع وإبلاغ أسرهم وفقاً لذلك، لما لها من القدرات والصلاحيات التي تؤدي إلى تنفيذ ولايتها بفاعلية، بالإضافة إلى حصولها على التعاون من السلطات المختصة كلاً في مجال اختصاصها التي يمكن ان تساعدها في البحث عن المفقودين واستعادتهم وتحديد هوياتهم.

ومن خلال ما تقدم سوف نقوم في هذا البحث بالكشف عن دور الذي تلعبه هذه الآليات في معرفة الأشخاص مجهولي المصير والبحث عنهم على الصعيد الدولي، إذ تبرز أهمية البحث من خلال اختلاف الدور الذي تلعبه هذه الآليات باختلاف طبيعة النزاع المسلح.

لذا سوف نستعرض أهم الآليات الدولية والجهود المبذولة في عمليات البحث عن المفقودين، متمثلة باللجنة الدولية للصليب الأحمر كمطلب أول، والآليات المعتمدة لدى اللجنة

[1] MISSING PEOPLEDNA ANALYSIS AND IDENTIFICATION OF HUMAN REMAINSA guide to best practice in armed conflicts and other situations of armed violence, international Committee of the Red Cross,1202 Geneva ،Switzerland ،November 2009 ،p 1.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

الدولية المعنية بشؤون المفقودين (ICMP) كمطلب ثاني، من اجل تسهيل اعادة الروابط العائلية والرفات البشرية.

ونختتم البحث بخاتمة، تتضمن أبرز ما توصلنا اليه من نتائج ونقدم بعض المقترحات التي نعتقد في الأخذ بها وتبنيها فائدة علمية وعملية.

المطلب الاول : اللجنة الدولية للصليب الاحمر

على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق السلام العالمي في أعقاب حربين عالميتين ، فأن النزاع المسلح يظل سمة بارزة في تاريخ البشرية ، ويظل اللجوء إلى استخدام الأسلحة مستمراً إلى يومنا هذا، إذ يكون احد الوسائل لتسوية الخلافات بين الدول والشعوب والجماعات العرقية وما ينتج عنه من حصيلة مرافقة له كالموت اضافة إلى المعاناة التي يعانيها الضحايا وعائلاتهم، وتعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة إنسانية محايدة وغير متحيزة مستقلة، مهمتها حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة من خلال اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها لعام 1977 ولعام 2005 ، بالإضافة إلى اتفاقية جنيف الأولى عام 1864 [1]، فمن خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تتولى اللجنة العمل على تحديد مكان الأشخاص المفقودين والإبلاغ عنهم، ويشمل ذلك البحث عن أفراد العائلة، واستعادة الاتصال، ولم شمل العائلات، والسعي إلى توضيح مصير من لا يزالون مفقودين في حالات النزاع، وتشجع اللجنة الدولية على ملء طلبات البحث عن المفقودين [2]، وفيما يتعلق بموضوع المعلومات فتكون من خلال الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين إذ تعد الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين جزءاً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومقرها في جنيف، و تسعى إلى إعادة الروابط العائلية بين أفراد الأسر المشتتة في جميع حالات النزاع المسلح أو العنف الداخلي،[3] إذ عند قيام مثل هذه الظروف تقوم بتولي المهمة الموكلة إليها

[1] See, DISCOVER THE ICRC , International Committee of the Red Cross , 1202 Geneva, Switzerland , © ICRC, September 2005. p.6.

[2] أنظر, اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمتها وعملها، المركز الإقليمي، القاهرة، النسخة العربية، 2009 ، ص 20

[3] أنظر, فرانسواز بوشيه سولنييه، القاموس العملي للقانون الدولي الإنساني، دار الملايين، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص 656

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

بموجب القانون الدولي الإنساني والمتعلقة بجمع ومعالجة وتوصيل المعلومات حول الأشخاص المحميين، فالحفاظ على وحدة الأسرة يعتبر حقاً عالمياً يكفله القانون، لذلك تبذل قصارى جهدها للعمل كوسيط من اجل إعادة الروابط الأسرية بين العائلات المشتتة وتجديد وإدامة الاتصال بينهم،[1] وذلك عندما يفقدون القدرة على التواصل فيما بينهم بسبب النزاعات والاضطرابات والتوترات الداخلية أو ايضاً في حالات الكوارث الطبيعية، إذ بموجب اتفاقيات جنيف تم انشاء مكاتب معلومات وطنية ووكالة معلومات مركزية من اجل جمع المعلومات ونقلها إلى العائلات، تقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بممارسة مهمة لجنة المعلومات المركزية، في حالات النزاع وتعمل بالتنسيق مع مكاتب المعلومات الوطنية التي تكون أطراف النزاع ملزمة بانشائها كجهة ارتباط ، وعلى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو عن طريق وكالة رسمية أن تقوم بهذه المهمة في حالة عدم توفر مكاتب معلومات وطنية، إذ بموجب عملها كوسيط للجنة الدولية للصليب الأحمر أن تستمر في عرض خدماتها استناداً إلى حق المبادرة الممنوح لها [2].

ان اللجنة الدولية قد مارست هذا الحق لأول مرة عام 1870، أثناء الحرب الفرنسية البروسية، فقامت وكالة البحث التابعة لها بدوراً بارزاً كوسيط في اعادة الاتصال بين أسرى الحرب وذويهم، وتم التبادل بين أطراف النزاع لقوائم الجرحى، وبعد ذلك تم تطوير انشطة عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين تطوراً هائلاً، اي انه خلال الحرب الفرنسية - البروسية في الفترة 1870-1871، أقنعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كلا الطرفين المتحاربين بالقيام بتزويدها بقوائم الجرحى والسجناء، وبدأت في الرد على الاستفسارات من الأقارب القلقين ولإرسال المراسلات بين المعتقلين وعائلاتهم، هذا كانت بداية الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين [3].

[1] أنظر, اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الخامسة، القاهرة، النسخة العربية، 2007، ص 29

[2] أنظر, اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، إجابات عن أسئلتك، الطبعة الثالثة عشر، القاهرة، 2010، ص 24

[3] See, Handbook for delegates, international federation of red cross and red crescent societies, Geneva, Switzerland, 2002 ،p.12 .

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

وخلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، أنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوكالة المركزية لأسرى الحرب، التي كانت مهمتها نقل الرسائل بين الجنود وعائلاتهم، بالإضافة إلى إرسال الطرود العائلية إلى أسرى الحرب، وفي خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)تضمنت مهمتها القيام بزيارة مخيمات اسرى الحرب والمحتجزين المدنيين وعملت على ارسال حوالي 120 مليون رسالة تم تبادلها بين سجناء الحرب وعائلاتهم، وبفضل الصليب الأحمر تم جمع شمل بعض الأسر، بعد ذلك تم القيام بالأنشطة البحثية للحركة الدولية للصليب الاحمر من اجل البحث عن المفقودين، واستعادة الروابط الأسرية [1]، لذلك اكتسب موضوع البحث عن المفقودين اهمية و مكانة بارزة خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، لذلك فان اللجنة عملت من خلال تغير اسم الوكالة المركزية التي كانت في الحرب العالمية الأولى تحضى بتسمية الوكالة الدولية لأسرى الحرب إلى اسم الوكالة المركزية لأسرى الحرب خلال الحرب العالمية الثانية لتشمل بذلك ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، وفي عام 1945 اتسعت انشطتها لتشمل فئات اخرى من الاشخاص والمدنيين غير الأسرى واللاجئين [2].

واليوم تتولى الوكالة مهام رئيسية تتمثل في الحصول على المعلومات وتسجيلها والتي قد تمكن من تحديد هوية القتلى والجرحى أو المفقودين الأشخاص ونقل المعلومات إلى أقرب الأقرباء لتسهيل المراسلات بين أفراد الأسرة المنفصلين عند توقف وسائل الاتصال الأخرى وتقوم كذلك بتتبع الأشخاص المفقودين أو الذين ليس لدى أقاربهم أخبار عنهم لإصدار مختلف الوثائق، مثل شهادات الأسر أو الوفاة وأوراق السفر.

وبخصوص الحرب العراقية الايرانية لعبت اللجنة الدولية للصليب الاحمر دورها المنشود لحل المسائل العالقة للمفقودين، إذ أن مذكرة التفاهم التي سبق ذكرها ضمن التزامات الدول وما نجم عنها من اتفاق ثنائي اعطاها مهمة التنسيق والتعاون بين العراق وإيران فيما يخص تبادل المعلومات عن الاسرى والمفقودين والرفات البشرية بالاستناد الى تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، فقد عملت اللجنة على تشكيل ثلاث مجموعات عمل فنية تتمثل في مجموعة

(1) See, Service de recherché Croix-Rouge Suisse, Recherché de person's disparues Service de recherché CRS , 3001 Berne , 2003 , p.3I.

(2) أنظر, الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين : خمسون عاماً من العمل لإعادة الروابط العائلية – اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2018 ، ص 4.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

البحث عن رفات الضحايا ومجموعة عن جمع وحفظ الرفات وتحليلها وتحديد هويتها والأخرى تقوم بإدارة البيانات [1].

قد أجريت البحوث المتعلقة بالأشخاص المفقودين، وتم بذل الجهود البحثية بنجاح مما مكّن من تطوير عدسة يمكن من خلالها رؤية هذه الظاهرة في ضوء التطورات التكنولوجية التي لها تأثير كبير في البحث عن المفقودين عن طريق تسريع نقل المعلومات، و بدأت اللجنة الدولية في البحث عن المفقودين في أواخر القرن التاسع عشر لتنبيه العائلات بمكان أفرادها المحتجزين، إذ تنقل حاليا مئات الآلاف من الرسائل التي تربط العائلات معا ، ففي عام 2009 تم جمع وتسليم اكثر من 253000 رسالة [2].

وتعتبر شبكة الانترنت وسيلة ممتازة لمخاطبة فئات مختلفة من الناس، إذ تعد أداة ثمينة في مجال إعادة الروابط العائلية، ففي عام 1996 بدأ العمل على استخدام شبكة الانترنت لأول مرة كمحاولة للعثور على الأشخاص المفقودين، الذين لم يكن لدى عائلاتهم علم بهم وكانوا مجهول المصير، إذ خلال النزاع الذي حصل في البوسنة والهرسك تم نشر أسماء بعض الأشخاص المفقودين، في إطار الحملة العلنية، التي كان الغرض منها تمكين الاسر من الحصول على أخبار مؤكدة عنهم ، فكان الغرض من النشر هو الحصول على معلومات جديدة من الجمهور والسلطات والأشخاص الذين شاركوا في الأعمال العدائية ، للأشخاص الذي اجري البحث عنهم، وتبقى الأسماء في طي الكتمان بناءاً على طلب الاشخاص الذين يقدمون المعلومات [3]، فالتطورات التكنولوجية لها تأثير كبير البحث عن المفقودين، وكان الهدف هو ابتكار حل نموذجي أولي للعثور على أشخاص أمنين، وكان الغرض من ابتكار هذا الحل هو الاستفادة من استخدام أجهزة الهاتف النقال وشبكة الانترنت، إذ بالإضافة إلى رسائل الصليب الأحمر توفر اللجنة وسائل متنوعة لإعادة الأواصر العائلية، من خلال الهواتف النقالة و محطات الإذاعة وشبكة الانترنت، إذ قامت اللجنة بإنشاء (شبكة الإخبار العائلية) على الانترنت، كجزء من استجابتها للنزاع الذي حدث في البلقان عام 1999 ، إذ انه يمكن الوصول إلى هذا الموقع الذي صمم لاستعادة الروابط

[1] See, Rules of procedures for Tripartite committee on the process to settle Unresolved cases of persons previously registered as prisoners of war (powa) of known through red cross message (RCMs) missing persons and human remains of the Iran -Iraq war 1980-1988.

[2] متوفر على موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر https://www.icrc.org/ar .

[3] أنظر, إعادة الروابط العائلية، دليل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، اللجنة الدولية للصليب الاحمر, 2002، ص 56.

العائلية عبر أي جهاز كومبيوتر متصل بالانترنت، إن كافة المعلومات التي تم جمعها من قبل اللجنة تدار من قبل قاعدة بيانات مركزية يمكن من خلالها معالجة الملايين من الحالات، ويمكن توفير هذه المعلومات إلى المنظمات الإنسانية واللجان الأخرى التي تتعاون مع اللجنة في سبيل البحث عن الأشخاص المفقودين مع المحافظة على شرط حماية البيانات الشخصية [1].

يمكن للمستخدمين الوصول إلى تطبيق الهاتف النقال والعثور على ألأشخاص والبحث عن أحبائهم المفقودين، إذ من المستحسن استخدام تطبيقات الهواتف النقالة والتي تم تطويرها كنموذج أولي وإن تكون الامثل حيث تم اعتمادها لتحديد مكان المفقودين الفعليين، وبالتالي سيتيح الفرصة للأصدقاء والعائلة للإبلاغ عن الحالات المفقودة، حيث يمكن للجمهور عرضها والتراجع عن المعلومات الزائدة المتعلقة بالمفقودين، وبهذه الطريقة، سيتم لم شمل المزيد من العائلات بأحبائهم المفقودين ولا داعي للقلق مرة أخرى، ويجب على الوكالات الإنسانية الحكومية أن تتبنى هذا النظام وتعززه ، وهذا ما سيزيد هذا من نشر المعلومات حول الشخصيات المجهولة، وتجنيد الجمهور في تقديم المساعدة لتحقيق أقصى قدر من فرص تحديد الهوية ، وستتمكن الأسر والأصدقاء من لعب دوراً نشطاً في عمليات البحث [2]، إذ من خلال استعمال موقع اللجنة الدولية على الانترنت [3].

كما يمكن تقديم المساعدة لمقدمي الطلب لتحديد مكان وجود أقاربهم، بالإضافة إلى تسجيل الضحايا بياناتهم الشخصية وتسهيل ارسال الرسائل الالكترونية عبر الشبكة لجميع المستخدمين، ويجوز لكل من يستعمل (شبكة الإخبار العائلية) إن يطلع على الأسماء المنشورة، وعندها يتم البحث عن الشخص المفقود بالاستناد الى اسم الشخص ومكان وتاريخ ولادته واسم والده، مع مراقبة مضمون الرسائل والتأكد من انها تحتوي على بيانات تتطلب البحث عن الشخص المفقود و أخبار عائلية فقط، خالية من الإشارة الى اي انتماء سياسي او عسكري أو تمييزي[4]، وإحدى نقاط قوة الوكالة المركزية تكمن في مجال خبرتها في حماية البيانات الشخصية وإدارتها ومبدئها التقليدي القائم على السرية ، إذ تقوم بتعزيز دورها المتضمن تقديم ضمانات

([1]) أنظر, اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في انتظار الأخبار، جنيف ، 2005، ص 6.

[2] See, Volume 4– Issue 7 ،507 - 511 ،2015 ،ISSN:- 2319–8656, Using a Mobile Based Web Service to Search for Missing, Thomas M. Omweri , p507 International Journal of Computer Applications Technology and Research.

[3] http://www.familylinks.icrc.org

[4] إعادة الروابط العائلية، دليل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، المصدر السابق، ص 58 .

ذات نوعية خاصة، عن طريق تحديد النتائج المنشودة المتعلقة بموضوع البحث عن المفقودين واستحداث المؤشرات الخاصة للرصد وإدارة الأداء، كما أن قيامها بالتشاور مع المستفيدين يتيح لها الفرصة للاطلاع على احتياجاتهم وتطلعاتهم ، وأخيرا تتمتع الوكالة المركزية بقدرة كبيرة على النهوض بإدارة مهامها التقليدية [1]، كما إن وسائل الإعلام تلعب دور مهم في البحث عن المفقودين على المستوى المحلي والدولي، من خلال بث ونشر معلومات معينة ذات الصلة بالأشخاص محل البحث، إذ يمكن من خلال الإعلام التعريف بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال إعادة الروابط العائلية ، وإخطار الجمهور بالخدمات التي تؤديها (رسائل الصليب الأحمر ، طلبات البحث عن المفقودين ...الخ) بالإضافة إلى اختيار المعلومات التي تكون ضرورية في تحديد هوية الأشخاص الذين نشرت أسماؤهم[2].

في الواقع خلال الاختفاء، يمكن لوسائل الإعلام أن تكون حليفة جيدة، من خلال نشر المعلومات الى عامة الناس بخصوص الشخص المفقود، وبالتالي لا يوجد موانع للتواصل مع وسائل الإعلام فالعمل مع الصحفيين يمكن أن يحدث فرقا من خلال المساعدة في توفير معلومات مفيدة في عمليات البحث، وتشجيع الأشخاص الذين يحملون معلومات للتحدث والسماح للجمهور بالتعرف على الشخص المفقود .

وعند اللجوء الى وسائل الاعلام من اجل اعادة الاتصال بين افراد الاسر المشتتة نجد ان المعطيات ذات الصلة بالهوية لم يتم ادراجها في سجل مرجعي او مجموعة من البطاقات المفهرسة أو قاعدة بيانات ، كما انه ليس ثمة ملف فردي مفتوح ، أو تكون مدرجة في السجل او البطاقات المفهرسة وضمن قاعدة بيانات في حال احتياج الأشخاص المعنيين بالبحث إلى المساعدة لاحقاً [3].

كما ان المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للصليب الأحمر في جنيف 1986، ذكرا لدور الذي لعبته الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين كمنسق ومستشار للجمعيات الوطنية والحكومات، ومسؤوليتها في تقديم المساعدة لإعادة الاتصال بين افراد الاسر التي انفصلت بسبب النزاعات المسلحة او حالات الكوارث الطبيعية [4].

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، استيراتيجية إعادة الروابط العائلية، المصدر السابق ، ص 19.
[2] إعادة الروابط العائلية دليل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، المصدر السابق، ص 50.
[3] إعادة الروابط العائلية دليل جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر الوطنية, المصدر السابق، ص 53.
[4] أنظر, إستراتيجية اعادة الروابط العائلية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر المصدر السابق، ص 52.

بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ، اعتمدت الوكالة المركزية للأشخاص المفقودين والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2008-2018) خطة تنفيذ لإعادة الروابط العائلية لوصف إستراتيجية تطور استعادة الأسر، تعد شبكة الروابط العائلية التابعة للوكالة المركزية للبحث عن المفقودين (CTA) ووكالات البحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر بمثابة وفود وخدمات بحثية للجمعيات الوطنية، وغالبًا ما ترتبط أنشطة إعادة الروابط العائلية بالدعم النفسي والقانوني والمادي للأسر والأشخاص المتأثرين وبرامج إعادة التوطين أو إعادة الدمج وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتشمل الأنشطة الأخرى إدارة الرفات البشرية وتحديد الطب الشرعي[1].

الهدف النهائي هو جعل أنشطة إعادة الروابط العائلية ذاتية الاستدامة، سيتم تطوير أدوات جمع الأموال كجزء من إستراتيجية إعادة الروابط العائلية وسيتم تعزيز الشراكات بين الجمعيات الوطنية من أجل دعم القدرات تطوير داخل الشبكة.

بالإضافة إلى أن المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر قد عالج بشكل مباشر قضية المفقودين ومحنة أسرهم، فهي لا تعتزم مراجعة ومنع حالات الاختفاء فحسب، بل أيضاً إلى وضع تدابير ملموسة للتأكد من مصير المفقودين ومكان وجودهم ومساعدة أسرهم [2] وقد ناقش المشاركون في المؤتمر في جدول أعمالهم التركيز على الممارسة للعمل الإنساني والتزموا بإشراك المنظمات غير الحكومية وسلطات الدولة والأمم المتحدة في هذه المسألة، وبعد ثلاث سنوات من هذا المؤتمر الهام، في عام 2006، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومن بين العديد من التدابير الحمائية، تمنح العائلات في كل مكان الحق القانوني في معرفة مصير أقاربها المفقودين، واستناداً إلى دورها الريادي في صياغة وتطبيق القانون الدولي الإنساني، تواصل اللجنة الدولية تبادل المعلومات والخبرات والعمل العملي في جميع أنحاء العالم لتقديم الإغاثة إلى أسر الأشخاص المفقودين وتعزيز حقهم في المعرفة.

---

[1] See, Implementation Plan And Red Crescent Movement of the International Red Cross Council of Delegates, the Restoring Family Links Strategy, Document prepared by the Central Tracing Agency of the International Committee of the Red Cross Geneva ،October 2007), Geneva, Switzerland .

[2] See, International Committee of the Red Cross, Geneva, Switzerland, July 2014, p.5 . Helping The Families of the Missing living With Absence.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، التي أنشئت تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC) هي خلف الوكالة المركزية لأسرى الحرب، والتي دافعت عن حقوق أسرى الحرب وحق عائلاتهم في معرفة ما أصبحوا منهم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتعمل الوكالة مع الخدمات الإعلامية الرسمية للسلطات الوطنية ومندوبي اللجنة الدولية وغيرها من المؤسسات الناشطة في هذا المجال،[1] وينسق عملية البحث عن المفقودين ويمرر المعلومات عن أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين وينفذ عمليات نقل السجناء والإعادة إلى الوطن وينقل الرسائل ويساعد في جمع شمل العائلات.

إذ في عام (1980) ، سجلت وكالة البحث عن المفقودين 65،733 حالة تتبع للطلبات المتعلقة بالأشخاص والمبلغ عنها مفقودين معظمهم من المقاتلين (فيما يتعلق بالنزاع العراقي الإيراني) تم إرسال الطلبات إلى الطرف المعني بالصراع، وطلب منه إجراء التحقيقات اللازمة وإعلام العائلات التي ليس لديها أخبار عن أقربائها وحالة الغياب الكلي للمعلومات من اثنين من المتحاربين حول هوية الجنود الذين قتلوا في عام 1985، تمكنت اللجنة الدولية من الإجابة عن عدد قليل فقط مئات طلبات البحث عن المفقودين، تتعلق في المقام الأول بالأشخاص وجدوا في معسكرات أسرى الحرب في العراق [2] وعلى مدار العام، استمر وفد اللجنة الدولية في طهران لتبادل الرسائل العائلية بين أسرى الحرب وعائلاتهم وبالتالي، كانت هناك 712، 592 رسالة من رسائل الصليب الأحمر نقلت إلى السلطات الإيرانية لإعادة توجيهها إلى اسرى الحرب من العراقيين و 540495 رسالة من هؤلاء السجناء أرسلت إلى العراق لعائلاتهم، وتبقى اللجنة الدولية للصليب الأحمر مكرسة لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين، الأمر الذي يثير قلقاً متزايداً في العالم الحديث اذ يتم ترك العائلات دون أخبار عن أحبائها وبالتالي تواجه حقيقة قاسية للغاية وهي القلق المستمر في معرفة ما إذا كان الأشخاص المفقودون أحياء أو ميتون ، ويتعاملون مع الآثار اللاحقة للخسارة [3]، سواء كان ذلك نتيجة لغيابهم أو الموت، وبالطبع الإجابة على السؤال الأبدي عن سبب اختفائهم على الإطلاق، هناك مجموعة متنوعة من الأسباب الأشخاص الذين قد

[1] See, The ABC of Swiss Federal Department of Foreign Affairs International Humanitarian Law ,Bern ،2018 © FDFA (3rd revised edition) ،p. 12.
[2] See, RED CROSS , of the Committee international ICRC, library manual, reports Iran- Iraq ،1980 ,GENEVA, 1980, p.67 .
[3] International Humanitarian Law the Domestic Implementation of a Manual, op . cit, p.54.

يكونون مجهولي المصير ، حيث تحدث حالات الاختفاء في سياقات مختلفة، بما في ذلك القسري أو غير الطوعي حالات الاختفاء مثل الاختطاف ، وكنتيجة للكوارث الطبيعية أو حركات الهجرة، على وجه الخصوص في كل شيء تقريبا حالة النزاع المسلح أو العنف الداخلي، والأخطار الكامنة تؤدي إلى الانفصال والاختفاء من الجنود والمدنيين على حد سواء، في سياق النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، تحدث انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان على حساب معظم حالات المفقودين .

فالواضح أن الوكالة المركزية ومن خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الوحيدة التي تقدم بشكل منهجي شبكة لتبادل الأخبار للعائلات المتضررة من النزاع، إذ من خلال الشبكة يمكنهم إعادة الاتصال مع الأعضاء الذين يتم فصلهم عنهم، لما لها من طبيعة فريدة ومركزية لنقل مثل هذه الأخبار تزيد من فرص ذلك للوصول إلى وجهتهم، وبما أن المعلومات حول مرسلي مثل هذه الأخبار يمكن بعد ذلك تسهيل البحث عن المفقودين، ليس من المرغوب لآليات أخرى للانخراط في هذا النشاط، من ناحية أخرى، يجب أن يشجعوا الأشخاص الذين يبحثون عن أشخاص مفقودين لأول مرة ، للتواصل مع أحبائهم من خلال الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأحمر، يجب أن تستخدم اللجنة الدولية نفسها البيانات التي يتم جمعها من خلال هذه التبادلات، من نهاية النزاع، أو من خلال آليات أخرى للتعامل مع هذه المشكلة، من أجل تسهيل البحث عن المفقودين، ووفقاً لاتفاقيات جنيف، تتكفل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشغيلها للوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، التي تتعامل مع أنشطة البحث عن المفقودين في حالات النزاعات المسلحة و حالات أخرى .

المطلب الثاني : الآليات المعتمدة من قبل اللجنة الدولية المعنية بشؤون المفقودين

اسفر عن مؤتمر القمة لمجموعة الدول السبعة في مدينة ليون الفرنسية من اجل توفير الدعم لاتفاقية دايتون للسلام والتي وضعت حداً للنزاعات المسلحة في البوسنة والهرسك، وبناءاً على مبادرة الرئيس الأمريكي ببل كلينتون عام 1996 تم تأسيس اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، وحدد الدور الأساسي الذي تقوم به وهو تحديد أماكن الاشخاص الذين تم فقدانهم خلال النزاعات المسلحة والتعرف على هوياتهم بدعم وتعاون من قبل الدول [1].

[1] See, Missing persons and victims of enforced disappearance in Europe Issue paper published, by the Council of Europe, Commissioner for Human Rights, 2016, p.31.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

واليوم أصبحت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) منظمة نشطة على مستوى العالم وتقوم بالترويج للاعتراف بقضية الاشخاص المفقودين كقضية عالمية تتطلب بنية منظمة واستجابة سريعة ومستمرة لكل الأسباب التي أدت إلى فقدان الأشخاص كالنزاعات المسلحة، انتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى الجريمة المنظمة والهجرة، وتشارك حاليا في مساعدة الحكومات والمؤسسات الاخرى في انحاء مختلفة من العالم لمعالجة المسائل الاجتماعية والسياسية المتعلقة بالأشخاص المفقودين، ولتحديد هويات اولئك الاشخاص عقب النزاعات وحالات الكوارث الطبيعية وتتطلب إقامة نظم فعالة، و يتواجد مقرها الحالي في سراييفو بالإضافة إلى مكاتب أخرى لها في بانيا لوكا وتوزا وبلدان يوغسلافيا السابقة [1].

في عام 2001 استخدمت اللجنة الحمض النووي كخطوة أولى في التعرف على هويات الأشخاص المفقودين في النزاع المسلح، عن طريق اخذ العينات من عظام رفات الموتى ومطابقة الحمض النووي من الدم مع عينات العظام لتحديد الهوية، إذ تقوم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بإدارة اكبر مختبر عالمي لتحديد الهويات عن طريق الحمض النووي، إذ تتطلب إجراءات البحث عن المفقودين وتسليمهم إلى ذويهم القيام بأمرين الأول عن طريق تحليل الحمض النووي والأمر الأخر مطابقة الحمض النووي مع ذوي المفقودين وأقاربهم من اجل التعرف على هوية الجثة ومن ثم تسليمها إليهم [2]، وقامت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) بتطوير نظام شامل لإدارة البيانات الجنائية يتيح تتبع البيانات وتحليلها من أجل نظام متكامل لتحديد الهوية يشمل العلوم الجنائية والطب الشرعي الأنثروبولوجيا [3] والأشخاص المفقودين والأقارب ومطابقة الحمض النووي، ويتضمن مركزًا للمعلومات عبر الإنترنت يساعد

(1) See, DNA Database Management Review and Recommendations , ENFSI DNA Working Group, European commission directorate general justice and home Africa, April , 2016 , p .57.

(2) أنظر, عمرو السراج، تجربة العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك، الهيئة السورية للعدالة الانتقالية ، 2014، ص 9.

(3) الطب الشرعي هو تخصص فرعي يركز على تحديد سبب الوفاة من خلال فحص الجسم ، فاللجنة الدولية لشؤون المفقودين تكمل عملها في تحديد الهوية باستخدام الحمض النووي عن طريق وسائل الطب الشرعي، فعلم الطب الشرعي يعني إثبات الحقائق التي تم الحصول عليها من خلال الأساليب العلمية المتضمنة في التحقيق الجنائي كدليل أمام المحاكم، وغالبا ما يرتبط بجرائم الملاحقة القضائية، لتحديد الأشخاص المفقودين نتيجة لانتهاكات حقوق الانسان أو في حالات الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يموتون بسبب الكوارث الطبيعية. ينظر تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الحق في معرفة الحقيقة وبشأن علم الطب الشرعي الوراثي وحقوق الإنسان، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة عشر، A/HRC/15/26 ، أغسطس ، 2010، ص 4.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

على إنشاء مؤسسة تتضمن قواعد وبيانات المفقودين ويوفر روابط المعلومات إلى كل من الهيئات القانونية العامة والشريكة كما يراه مناسبًا للسياق والأدوار الخاصة، ومن العناصر المحورية لدور اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP)في الحفاظ على قواعد بيانات ضخمة من المعلومات الحساسة المحتملة هي سياسات حماية البيانات والامتيازات والحصانات المعترف بها التي تضمن حماية البيانات في كل من السياسة والممارسة [1] .

ويلعب تحليل الحمض النووي دورا رئيسيا عن طريق البحث الناجح، فارتباط شظايا العظام ليست سوى الخطوة الأولى نحو تحديد الهوية لضحايا الحرب، حتى إذا كانت النتائج تشير إلى أحداث عنصرية أثناء الحرب وتحركات الضحايا والهويات، فبدون تقنية حديثة للحمض النووي، لن يتم التعرف على أي من هؤلاء الأفراد، السبيل الوحيد لإثبات هويات الأشخاص المفقودين الحمض النووي الموجود في العظام، عن طريق بصماتهم الجينية [2] .

أحد الشروط المسبقة لأي تعريف باستخدام تحليل الحمض النووي هو جمع وتحليل المواد البيولوجية من البقايا البشرية ومن أقارب الشخص المفقود اذ تتشارك الأقارب البيولوجية في نسبة من حمضها النووي، فدرجة العلاقة تحدد كمية تركيبتها الجينية وسيكون هناك شخصين مشتركين من الآباء والأمهات والأطفال سيشارك نصف الحمض النووي الخاص بهم، والفرد أيضاً في المتوسط حصة ربع الحمض النووي مع أجدادهم والأحفاد أومن العينات البيولوجية التي تركها الشخص المفقود، عند مراجعة نتائج تحليل الحمض النووي، نلاحظ أنه إما ان يكون تطابق مباشر بين صورة الحمض النووي للشخص المفقود وملف DNA الخاص بجسم مجهول التي تعد النوع الأكثر ثقة من التطابق، ولكنها تتطلب أن يكون ملف DNA الخاص بالإنسان المفقود متاحًا - على سبيل المثال، من مادة شخصية أو عينة طبية له، إذ عندما يتم الحصول على ملف تعريف الحمض النووي من عنصر شخصي للشخص المفقود، يجب الحرص على التأكد من أن العنصر الشخصي كان يستخدم فقط من قبل الشخص

[1] See, Mass Identification of Persons Missing from the Break-up of the Former Yugoslavia : Forensic Sciences, Structure, Function, and Role of the International Commission on Missing Persons, Edwin Huffine, John Crews, Brenda Kennedy ،Kathryn Bomberger, AstaZinbo, The International Commission on Missing Persons (ICMP), Sarajevo, Bosnia and Herzegovina, 2001, p. 273.

[2] See, Genetic Fingerprints from Bones are the Last Chance to Resolve the Fate of Victims of Armed Conflicts in the Western Balkans ،Press Sheet Status: May 2010 , p. 2 .

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

المفقود، وللتحقق من ذلك، يجب الحصول على صور الحمض النووي للوالدين أو أولاد الشخص المفقود ، من أجل المقارنة مع ملف الحمض النووي الذي تم الحصول عليه من الملف الشخصي، ويتم التعبير عن قوة الارتباط المباشر عادةً كاحتمال تطابق عشوائي للموضع المقابل بين صورة الحمض النووي للشخص المفقود وملف تعريف الحمض النووي للجسم غير المحدد، أو كاحتمال محدد مسبقاً للضغط على احتمال النتائج، أخذ الحالتين التاليتين: النووية هي شخص مفقود، أو من شخص مجهول [1] .

في بعض الأحيان يتم العثور على أجزاء جسم مختلفة لشخص مجهول الهوية، ويمكن بعد ذلك ربطها ببعضها البعض عن طريق التطابق المباشر، وقد تتضمن برامج قواعد البياناتDNA إمكانية دمج ملفات تعريف في عينة تمثيلية ما يسمى دون فقدان البيانات الأصلية، و يجب أن يتم ذلك فقط إذا كان نسبة احتمال ملفات التعريف الفردية عالية بما يكفي للسماح بهذا النوع من التجميع .

المقارنة غير المباشرة هي مقارنة بين صور الحمض النووي للأشخاص المفقودين، للتحقيق فيما اذا كان الجسم مجهول الهوية مرتبط بالشخص المفقود وجزءاً منه، من خلال مقارنة نتيجة الحمض النووي لها مع الحمض النووي لأقارب المفقود، ويتم استخدام هذا الاسلوب عندما لا يكون ملف تعريف الحمض النووي للشخص المفقود متاحاً مباشرةً [2]، أي أن تقرير مطابقة الحمض النووي سيكون التقرير المعتمد للإبلاغ الرسمي، والصادر عن اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، ويحتوي على توثيق الصور لعينة ما بعد الوفاة، التي تم اختبارها، وبيان ختامي يشير الى عملية المقارنة للمحات الحمض النووي للرفات مع العينات المأخوذة من أقارب الأشخاص المفقودين، فيتم وضع قاعدة بيانات امنة متضمنة العينات المأخوذة من الرفات سواء من العظام أو الأسنان أو الشعر، ومقارنتها مع عينات الاقارب للعثور على نتائج المطابقة[3].

وتسعى اللجنة الدولية المعنية بشؤون المفقودين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى ضمان تعاون الحكومات والسلطات الأخرى في تحديد الأشخاص المفقودين بسبب النزاعات المسلحة أو الأعمال العدائية الأخرى أو انتهاكات حقوق الإنسان وتساعدهم في ذلك، كما

[1] See, DNA Database Management. op. cit. p. 53.

[2] Ibid , p .54.

[3] See, Frequently Asked Question , ICMP , DNA , Identification , ICMP , The HAGUE , 14 November , 2017 , p.2.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

تدعم اللجنة أعمال المنظمات الأخرى في جهودها، وتشجع المشاركة العامة في أنشطتها وتسهم في تطوير التعبيرات المناسبة للاحتفال وتكريم المفقود، مع الحكومات لضمان استيفاء حقوق الضحايا في هذه العملية، بما في ذلك المفهوم القائل بأن أقرباء المفقودين لديهم الحق في الحصول على معلومات بشأن مصير الشخص المفقود، وأن لديهم الحق في أن تكون موثوق ودقيقة المعلومات المتعلقة بعمليات البحث والاسترداد وتحديد الهوية [1]، و تساعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الحكومات في بناء قدراتها على معالجة هذه المسألة، من خلال إنشاء مؤسسات القانون وسن القوانين والتعبير عن الاحتفالات، تعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين أيضاً مع المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات العائلية للمفقودين، وتقدم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين مساعدة فنية لدعم عملية تحديد مكان المفقودين واستعادتهم وتحديدهم، في برنامج المساعدة التقنية .

إن اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) معروفة على أنها رائدة في تطبيق عملية تحديد الهوية التي يقودها الحمض النووي (DNA) على حالات الأشخاص المفقودين، كما تدعم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين أعمال مؤسسات قطاع العدالة، بما في ذلك نظم العدالة الجنائية الدولية والمحلية، وتقدم المساعدة في حالات الكوارث على أساس مخصص، إذ أن معدل تحديد هوية الحمض النووي مرهون بعنصرين: عملية استخراج الجثث التي تقوم بها الحكومات وقدرة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين على جمع عينات الدم من أقارب المفقودين .

وتواصل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين جهودها الرامية إلى تحديد مكان الأشخاص المفقودين ، وتحديد هوياتهم في العديد من البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة، على سبيل المثال، وجد اليوم الملايين من أقارب المفقودين في العراق الذين عانوا من عدم اليقين المحيط بمصير أحد الأحباء، تعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) على مساعدة العراق في بناء القدرات المؤسسية التي تمكن مواطنيها من معالجة هذه القضية وقد ذهب موظفو اللجنة لأول مرة إلى العراق في عام 2003 لتقييم المساعدة المقدمة، وبدأ العمل مع المؤسسات العراقية في عام 2005، وأنشأت مكتباً في بغداد عام 2008 وفي أربيل في عام 2010، وساعدت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في تطوير قانون حماية المقابر الجماعية، الذي أنشئ في عام 2005، و

[1] See, A Stock Taking ، The Situation In Kosovo ،International Committee on Missing Persons, Sarajevo, 14th September 2010, p.2.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

ينص القانون على آلية قانونية لتحديد الأشخاص المفقودين وإجراء حفريات رفات الموتى وتحديد هوية الضحايا الذين تم استخراجهم من المقابر الجماعية [1].

نلاحظ إن اللجنة الدولية لشؤون المفقودين وضعت نظاماً للتحقيق (DNA) ذو كفاءة عالية أدى إلى السماح لأول مرة بتحديد من خلال الأساليب العلمية أعداداً كبيرة من الأشخاص المفقودين بسبب نزاع عنيف، ولهذا الغرض تحتفظ اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بأعلى قدرة تشغيلية دائمة لطبع الحمض النووي لبقايا الهياكل العظمية في العالم، في عملية الحمض النووي التي تقودها لمطابقة الجينات، تتم مقارنة ملامح الحمض النووي من بقايا الهياكل العظمية مع ملامح من أفراد عائلة المفقودين على قيد الحياة من أجل العثور على مطابقات قرابة الحمض النووي من كفالة علمية عالية للغاية، وتوفير الأساس لمعلومات موثوقة ودقيقة، إذ تحصل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين على عينات بيولوجية مأخوذة من رفات مميتة تم العثور عليها في مقابر سرية ، والتي يتم تقديمها إلى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) من قبل كل من البعثات الدولية والسلطات الحكومية [2].

---

[1] وقبل اندلاع معركة الموصل، كان تنظيم داعش يسوق معارضيه من الأهالي إلى سجون سرية ويقوم بتصفيتهم على وجبات وينشر أحيانا قوائم بأسماء المعدومين, وطالت حملات الإعدام المنظمة هذه آلاف المدنيين والعسكريين والموظفين الحكوميين السابقين، **ودفنوا عشوائيا في مقابر جماعية** وتعد **مقبرة الخسفة في منطقة حمام العليل جنوب الموصل** من أكبر هذه المقابر المكتشفة, ومقبرة الخسفة من أشهر المقابر الجماعية المكتشفة حتى الآن إذ تشير تقديرات غير رسمية إلى أنها احتوت على رفات 25 ألف جثة, وأوضح العبار: "هذه المقبرة عبارة عن تجويف يبلغ عمقه 180 مترا، كان الإرهابيون يلقون فيه ضحاياهم" إذ أن الآلاف من الضحايا مدفونون هناك لافتا إلى صعوبة فتح المقبرة حاليا جراء مواراة عناصر داعش الضحايا تحت أطنان من الأنقاض والمخلفات بعد انتهاء الحرب، انتشلت فرق الدفاع المدني العراقية مئات الجثث من تحت ركام الأبنية المدمرة في الجانب الغربي من الموصل، وتحديداً من المنطقة القديمة, وجاءت عمليات الانتشال وفق بلاغات مقدمة من الأهالي حول فقدان ذويهم أو ضحايا مدنيين يعرفونهم وبحلول عام 2018، كان الأهالي قد استكملوا تقديم بلاغات عن المفقودين وكشف الغبار أنهم باشروا بعد ذلك بتسجيل أي جثة يعثر عليها بين الأنقاض ولم يبلغ عنها في أي تقرير حول الأشخاص المفقودين، على أنها "مجهولة الهوية وأكد أن "الصعوبة اليوم تكمن في تحديد هوية هذه الجثث المنتشلة دون بلاغات وعددها بالمئات، وهل هي لمدنيين مفقودين أم لمقاتلين من داعش أو عائلاتهم, كما أكدت اللجنة أن "جريمة سبايكر من اكبر المجازر إذ تعمل مع اسر المفقودين للوصول إلى رفاتهم"، مبينة أن اللجنة تعمل مع السلطات المختصة لتطوير عملها لتحديد الهوية في الطبابة العراقية ونحن على أتم الاستعداد للمساعدة السلطات الحكومية , اللجنة الدولية للمفقودين : نحو مليون شخص مفقود في العراق وعلى الحكومة معرفة مصيرهم :

https://www.icmp.int/

[2] للمزيد ينظر دليل مختصر عن جمع البيانات لأسر المفقودين ومنظمات المجتمع المدني, اللجنة الدولية لشؤون المفقودين , الطبعة الثالثة , اللغة العربية , شباط 2018 , ص4.

لذلك أصبحت المقاربات المستندة إلى القانون والطب الشرعي هي القاعدة في محاولة لتصحيح تركة النزاعات العنيفة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فالتطورات في مجال علم الوراثة واستخدام أساليب الطب الشرعي الحديثة، وإنشاء قواعد بيانات مخصصة جعلت من الممكن للمحققين تحديد موقع و تحديد الأشخاص المفقودين بمستوى من الكفاءة واليقين لم يكن سابقاً ممكن، وقد أثرت هذه التطورات على تطورات في البلدان الخارجة من فترات النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية، والمجتمعات القادمة إلى شروط مع الكوارث الطبيعية على نطاق واسع، ونظراً لاختفاء أعداد كبيرة من الأشخاص نتيجة للنزاع المسلح وجدت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين **(ICMP)** ضرورة اتخاذ خطوة مهمة نحو معالجة قضية الأشخاص المفقودين في سياق منصات السياسة الخارجية والاستراتيجيات الدولية، فأصبحت قضية المفقودين تُفهم على نحو متزايد على أنها تحد عالمي من أجل تطوير استجابة عالمية فعالة لمشكلة عالمية أساسية وملحة، تتطلب من المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون إجراء تحقيقات فعالة بشأن المفقودين والمختفين كجزء من الضمانات الإجرائية والعدل، وأن تكون التحقيقات الفعالة رسمية وشفافة وقادرة على إثبات الحقائق، وكثيراً ما تجري هذه التحقيقات في سياق التحقيقات الجنائية، بما في ذلك التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، فبنت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين **(ICMP)** قاعدة معارف وخبرات لا نظير لها من شأنها أن تكون حاسمة لتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية، لمساعدة ضحايا الجرائم الأكثر خطورة والمساهمة في تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، فتعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين والمحكمة على أساس أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن محاسبة الأشخاص المفقودين ومقاضاة أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي [(1)].

فبرز نشاط المحكمة الجنائية الدولية في قضايا الاشخاص المفقودين مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ، فتم عقد اتفاق من قبل اللجنة الدولية (**ICMP**) مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فمراعاة أن أغراض اللجنة الدولية لشؤون المفقودين **(ICMP)** هي ضمان تعاون الحكومات والسلطات الأخرى في تحديد وتعيين الأشخاص المفقودين بسبب الحروب، أو انتهاكات

(1) See, Remarks By Ms. Kathryne Bomberger, Director-General, International Commission On Missing Persons (ICMP) Cooperation In Investigating Missing Persons Cases Linked To War Crimes ،Crimes Against Humanity And Genocide ،ICMP ،The Hague ،17 November 2016 ،p.7& p.11.

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية، أو لأسباب طوعية أخرى، ومساعدتهم على القيام بذلك، اعتبرت أن المحكمة الجنائية الدولية قد أسست بموجب نظام روما الأساسي للمساهمة في إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الأكثر خطورة التي تهم المجتمع الدولي، وأن التحقيق الفعال ومقاضاة هؤلاء يجب ضمان الجرائم من خلال اتخاذ تدابير على المستوى الوطني وعن طريق تعزيز التعاون الدولي، إذ إن مكتب المدعي العام مسؤول عن تلقي الإحالات والمعلومات المتعلقة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وبحثها وإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية لهذه الجرائم المتعلقة بالأشخاص المفقودين [1]، وإذ يشير الاتفاق إلى أن اللجنة الدولية لشؤون المفقودين تملك شخصية قانونية دولية كاملة، وعملاً بالمادة السادسة (ب) من الاتفاق بشأن وضع وظائف اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، فإن لها سلطة الدخول في أي اتفاق ضروري ، وإذ يشير إلى إن المادة (54\ 3\د) من نظام روما الأساسي تنص على أنه يجوز للمدعي العام أن يدخل في ترتيبات أو اتفاقات من هذا القبيل، لا تتعارض مع نظام روما الأساسي، حسب الضرورة لتسهيل تعاون دولة أو منظمة حكومية دولية أو شخص، والرغبة في إقامة علاقة مفيدة للطرفين حيث يمكن تسهيل تصريف مسؤوليات كل من اللجنة الدولية لشؤون المفقودين **(ICMP)** ومكتب المدعي العام **(OTP)**، أخذ في الاعتبار لهذا الغرض، أحكام اتفاق مركز ووظائف اللجنة الدولية لشؤون المفقودين وأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [2].

من خلال قراءة احكام الاتفاق نجد ان للمدعي العام توجيه الاتهامات فيما يتعلق بشخص يزعم أنه مسؤول جنائيا عن جريمة أو جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، وإذا كان يتمتع، في ظل هذه الظروف، بمقتضى قواعد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين وقواعد القانون الدولي ذات الصلة وأي امتيازات وحصانات ضرورية للممارسة المستقلة لعمله في اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، تتعهد اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية واتخاذ جميع التدابير اللازمة للسماح للمحكمة بممارسة عملها .

[1] See, Memorandum of Understanding between the International Commission on Missing Persons and the Office of the Prosecutor of the International Criminal Court ،international Committee on Missing Persons p1 ،seventh of July ،2016 ،m The Hague ،The Netherlands.
[2] Ibid

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

فيمكن لأي دولة طرف في نظام روما الأساسي أن تطلب من مكتب المدعي العام أن يباشر عمله بالتحقيق في الجرائم الواقعة على الأشخاص المفقودين، ويمكن أيضاً لدولة غير طرف في النظام الأساسي أن تقبل الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في أراضيها أو أحد رعاياها، وتطلب من مكتب المدعي العام إجراء التحقيق، كما إن للمدعي العام إن يقرر بمبادرته الخاصة فتح التحقيق، إذا كان مكتب المدعي العام يتلقى معلومات موثوقة عن الجرائم التي تشمل مواطنين من الدولة الطرف أو الدولة التي قبلت ولاية المحكمة الجنائية الدولية أو الجرائم التي ارتكبت في إقليم هذه الدولة، فيستنتج أن هناك أساس معقول للبدء في التحقيق ويمكن تقديم مثل هذه المعلومات من قبل الأفراد أو المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية أو أي مصادر موثوقة أخرى[1].

نجد ان مذكرة التفاهم التي تم ابرامها تتضمن نهجا قائما على حقوق الإنسان يستند إلى سيادة القانون لسد الثغرات في القانون الإنساني، وبالنظر إلى المجموعة الواسعة من الظروف التي يفقد فيها الاشخاص فالتطور الصارخ الذي حدث خلال العقدين الماضيين يتعلق بالطريقة التي يتم بها التعامل مع مسألة الأشخاص المفقودين، لاسيما بعد النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تحققت هذه التطورات الأخيرة من خلال الجهود الدولية لتوطيد السلام من خلال استراتيجيات العدالة الانتقالية وسيادة القانون التي تحاول معالجة تراث النزاعات العنيفة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكان لهذه الاستراتيجيات تأثير مباشر على حالات الأشخاص المفقودين، حيث أصبحت مناهج سيادة القانون هي القاعدة، تقوم مؤسسات العدالة الآن بدور رائد في استعادة الضمانات الأساسية التي تم إهلاكها خلال النزاع، بما في ذلك الضمانات الواجبة، وعلاوة على ذلك، فإن استخدام أساليب الطب الشرعي الحديثة وإنشاء قواعد بيانات مخصصة مكَّن من تحديد هوية الأشخاص المفقودين وتحديدهم بمستوى من الكفاءة واليقين لم يكن ممكناً من قبل، وتم تحديد عدد أكبر من الاشخاص الذين فقدوا في النزاعات والكوارث الأخيرة والنزاعات في يوغوسلافيا السابقة خلال التسعينات مثال على ذلك [2]، فنستنتج انه في النزاعات المسلحة الدولية ، تعطي المادة (8) (2) (أ) من النظام الأساسي للمحكمة

(1) See, Registry, International Criminal Court , Public Information and Documentation Section, the Hague, the Netherlands, 2016 , p17 Understanding the International Criminal Court.
(2) See, Remarks By Ms. Kathryne Bomberger, Director-General ،International Commission on Missing Persons (ICMP) Cooperation in Investigating Missing Persons Cases Linked to War Crimes, Crimes Against Humanity and Genocide ،ICMP ،the Hague ،17 November 2016 ,p.3

الجنائية الدولية المدعي العام اختصاصاً على الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، وكما نعلم إن اتفاقيات جنيف تفرض التزاماً باحترام وحماية ضحايا النزاعات المسلحة بغض النظر عن الجانب الذي يقاتلون لأجله بالإضافة إلى حماية المدنيين، فالانتهاكات التي تقع على الاشخاص المفقودين تدخل ضمن جرائم الحرب الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فنعتبر إي انتهاك يقع على فئة المفقودين يمثل صورة من صور الجرائم التي تختص المحكمة بنظرها ومعاقبة الجناة المسؤولين عنها، أما في النزاعات المسلحة غير الدولية، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية على جرائم المادة (3) المشتركة التي تمنح الحماية على أساس سلوك الضحية - سواء كانت تشارك بشكل مباشر في الأعمال العدائية أم لا ، وعلاوة على ذلك ، فإن الجرائم المشمولة بالمادة (3) المشتركة أوسع بكثير من تلك المتاحة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في مثل هذه الحالات في النزاعات المسلحة الدولية، بما في ذلك القتل باعتباره عملاً من أعمال العنف على الحياة والشخص .

ومع ذلك يطرح تساؤل هل هذه الفجوة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تسبب القلق ؟ الجواب نعم بالتأكيد لان هناك فظائع ترتكب ضد الافراد من القوات المسلحة للأطراف المعادية، أي أن يُرتكب الفعل كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي فتلبي ظروف الجريمة العناصر كجزء من جرائم الحرب، بعض أحكام القانون الدولي الانساني تحمي بوضوح الأفراد العسكريين في الجانب الآخر من المعارضة، إلا أن هناك أحكام أخرى واضحة بنفس القدر تنطبق على الجميع، بغض النظر عن أي جانب في نزاع يحاربه الفرد، فتشكل الانتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدولي الانساني جرائم حرب بموجب القانون الجنائي الدولي، ومن المأمول أنه إذا ظهرت هذه القضايا أمام محكمة جنائية دولية فستكون المحكمة على استعداد للتعمق في هذه المسألة بمزيد من التفصيل لاستكشاف ما إذا كان الفرد يتمتع بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني في ظروف القضية، فتجد المحكمة الجنائية الدولية أن يديها مرتبطة بأحكام نظامها الأساسي ، مما يمنحها الاختصاص القضائي في هذه الأنواع من الحالات .

ISSN : 2602-7380
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 03، العدد 02-2019
أحمد عبد الرزاق هضيم ، رسل علاء داوود ، آليات البحث عن المفقودين على الصعيد الدولي، ص ص 24-47.

خاتمة

توجد حول العالم الملايين من الحالات المبلغ عنها لأشخاص مفقودين نتيجة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان، حيث تزايدت حدة مشكلة المفقودين والمختفين خلال العقديين الماضيين، نتيجة عدم الاستقرار السياسي في انحاء كثيرة من العالم وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان، وفشل كثير من الحكومات في تحديد وإيجاد المفقودين بهذه الاعداد الكبيرة والذين فقدوا بشكل قسري يعد إلغاء لسيادة القانون لذلك مسؤولية، وعمل الدولة على هذه القضي امر ضروري على الصعيد المحلي والدولي، اذ لا بد على الدول في جميع انحاء العالم من:

1- بذل الجهود لحل مسألة الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع المسلح، للحفاظ على هذه القضية المتعددة الأوجه ومضاعفتها ومضاعفة جهودها للقيام بذلك، في بلدانهم ومناطقهم وعلى المستوى العالمي بروح من التعاون.

2- لا ينبغي إهمال الاستجابات الفورية للطلبات الخاصة بالبحث عن المفقودين، والتركيز القوي على الوقاية والمساءلة والمكانة المركزية للحقوق، وتلبية احتياجات الأشخاص المفقودين وأفراد أسرهم، ولاسيما الحق في معرفة الحقيقة.

3- يجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لتقييم احتياجات وفهم المراحل المتعددة من وجهة نظر حقوق الإنسان، وهذا يتطلب صياغة هذه الاستجابات في الإطار التشريعي والمجال المناسبين للتعامل بفعالية مع الأشخاص المفقودين.

4- إنشاء آلية دولية لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين ومكان وجودهم تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في تعقب وتوضيح مصيرهم ومكان وجودهم ولإبلاغ أسرهم، والحاجة إلى أي آلية من هذا القبيل لمصلحة عائلات المفقودين، ينبغي أن تدرج ضمن هذه الآلية العناصر الآتية:

أ- ينبغي أن تكون للآلية ولاية واضحة تركز على الجوانب الإنسانية وتهدف إلى تقديم إجابات لجميع الأسر في ما يتعلق بمصير الأشخاص الذين فقدوا، ينبغي أن تكون تلك الولاية غير تمييزية، ويجب التأكد من مصير ومكان وجود جميع الأشخاص الذين أفيد بأنهم فقدوا بسبب نزاع مسلح – دولي وغير دولي - أو حالات أخرى من العنف، لضمان تلبية احتياجات جميع الأسر، فإن استخدام هذه المعلومات على نطاق واسع.

ب- ينبغي أن تنشئ الآلية قائمة مركزية وشاملة لجميع الأشخاص المفقودين بسبب النزاع المسلح – الدولي وغير الدولي – أو حالات العنف الأخرى، ينبغي أن تستند هذه القائمة إلى مصادر

مختلفة مثلا لسجلات الحكومية والأسر والجمعيات الأسرية والمنظمات غير الحكومية وأن تظل المعلومات التي تجمعها الآلية سرية وأن تستخدم حصرا للغرض الذي تم الحصول عليه، أي لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم، ويجب معالجة البيانات الشخصية المجمعة والمعالجة بطريقة تتفق مع المبادئ المتفق عليها دولياً بشأن حماية البيانات والتشريعات الوطنية.

ج- يجب منح الآلية الموارد والسلطات اللازمة، إذ يجب أن تكون قادرة على تنسيق ودعم والإشراف على عملية البحث عن المفقودين من الناس وإبلاغ الأسر وفقا لذلك، وأن يكون لدى الآلية المهارات والموارد لجمع وبحث مواقع الدفن، أي القبور الفردية أو الجماعية، وينبغي أن تضع الآلية إستراتيجية شاملة للبحث، واستعادة الرفات البشرية وتحديدها، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العلمية المعتمدة على العلم، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإعادة رفات محددة إلى الأسر ودفن بقايا سليمة لا تزال مجهولة الهوية، أو لم يطالب بها أحد، إذ يجب انتشار كالآلية أيضاً في حوار مع سلطات الطرف الآخر الدول لإجراء أبحاث حول الأشخاص الذين يفترض أنهم في بلد آخر، وأن تضمن الآلية حواراً منتظمًا مع العائلات والمبادرة في التواصل مع أهدافهم وأعمالهم وإجراءاتهم ونتائجهم.

د- ومن الناحية المثالية، فإن الآلية لديها أيضا ولاية لدعم الأسر من أجل تلبية احتياجاتها المختلفة، بالإضافة إلى جمع وتخزين البيانات المتعلقة بالاختفاء القسري، في مجموعة مخططة من العينات المرجعية البيولوجية، بالمعلومات التي قد تؤدي في النهاية إلى تحديد الهوية، ويجب على اللجنة الدولية للصليب الأحمر توفير المعلومات لهذه الآلية الخاضعة لولاية أخرى غير تمييزية وإنسانية، وهذا العمل دائماً في مصلحة العائلات.